

2017

The Standards of Poetic Quotation in Grammatical probability

Yusuf Abbood

Tishreen University, yeesdeeb@gmail.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aaup>



Part of the [Arabic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Abbood, Yusuf (2017) "The Standards of Poetic Quotation in Grammatical probability," *Journal of the Arab American University* مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث: Vol. 3 : Iss. 1 , Article 7.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aaup/vol3/iss1/7>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Journal of the Arab American University مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarua.edu.jo, marah@aarua.edu.jo, u.murad@aarua.edu.jo.

The Standards of Poetic Quotation in Grammatical probability

Cover Page Footnote

Copyright 2017, Journal of the Arab American University, All Right Reserved.

معايير الشاهد الشعري في الترجيح النحوي

سامي رقيقي عوض¹ و يوسف راتب عبود²

قسم اللغة العربية و آدابها، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة تشرين - اللاذقية، سوريا

yeesdeeb@gmail.com²

الملخص

الشعر فنٌّ، مذهبُه سهلٌ، ومسلكُه صعبٌ، خصّه العربُ منذ القدم بأجمل الأوصاف، ورفعوا من شأنه، وشمّوا في منزلته. لم تتمكن قيود الزمن على مرّ التاريخ أن تحدّ من عبقريته، إلا أنها استطاعت أن تمنحه حرية مقيدة.

يُنَاقِشُ البحثُ الآتي إشكالية الشاهد الشعري في إطار معوقات حريته؛ فيستعرض بدايةً القيود الصارمة التي وضعها أئمة اللغة العربية للاحتجاج بالشعر والشُعراء، ثم يتوجه إلى جهود النخبة لإحيائها واستثمار قدرة الشاهد في مسائل الترجيح، وقد أُفردَ لذلك القسم الأول من البحث.

وفي القسم الثاني منه يحاولُ البحثُ أن يحدّد أهم المعايير التي ارتكز عليها النخبة في الترجيح للشاهد الشعري، بوصفه أحد العوامل المؤثرة في إثبات الحكم النحوي وتقويته، ثم يستخلص بعض الضوابط الافتراضية لكل معيار، ويناقشها فرادى بما يتفق مع قواعد الاحتجاج التي وضعها رواة الشعر. ونوّه البحثُ في أثناء ذلك واجهه الشاهد الشعري من المشكلات التي أعاقته، فأضعفته، والمتمثلة في اختلاف رواياته، وسلط الضوء على المزايا التي تمتع بها، حيث أعادت له منزلته من جديد كدليلٍ مُعتبرٍ.

يختتم الباحثُ كلامه بوضع تصوّرٍ عام لتقويم الشاهد، للتقليل إلى أبعد حدٍّ من استبعاده كدليل في الاستشهاد، ثم يقترح الباحثُ في نهاية الأمر أن يكون الاحتجاج به أكثرَ تسامحاً، وأقوى منطقاً، يُنشِطُ وظيفته ويعزّزُ قيمته ومكانته، بما يتفق مع أعراف اللغة وقواعدها.

الكلمات المفتاحية : الاحتجاج، الشاهد الشعري، ضوابط، معايير الترجيح.

المقدمة

لا تقف جدلية التطور اللغوي عند حدّ معين ولا زمنٍ محدّد، فاللغة تتناول الحياة بكلّ مفرداتها، وشواهد الشعر فيها شائكة، ومواضعها معقّدة؛ لأنها أدلة النّحو؛ الذي يستمدّ منها الثقة بدقّة قواعده الإعرابية، ويمدّها بالسلامة والصّحة. في المراحل الأولى للتدوين جَهِدَ أئمة اللغة العربية في جَمْعِ أشعار العرب وتدوينها، والظّاهر أنّهم لاحظوا أنّ بعضها لا يتوافق مع لغتهم وقواعدها، وأنّ ثمة تغييرات أصابت الشّاهد الشعري لأسباب عدّة، فأشعرهم ذلك بالخوف عليه، وحفزهم لصونه بمجموعة من الضوابط، فأوجدوا ما يسمى عصر الاحتجاج الشعري، وأغلّقه زمنياً في منتصف القرن الثاني الهجري، وظلّ من جاء بعده من الشعراء عالِقاً بين القبول والرفض، رافضاً حكمهم هذا من مبدأ أنّ الله لم يقصر العلم والشعر والبلاغة على زمنٍ دون زمن ولا خصّ به قوماً دون قوم". (ابن قتيبة، 1982، ج1/63). ولتشدّدهم في ضوابط الاحتجاج بالشّاهد الشعري عذرٌ وحجّة، لأسباب كثيرة، من جملتها :

- 1- مكانته بين الأدلة الأخرى بالنظر إلى مراتب الاحتجاج.
 - 2- حاجة النحو إليه بالنظر إلى تعدد وظائفه؛ النّحويّة والصرفيّة والشّعريّة والبلاغيّة. فالنحو أعظم العلوم عند الشعراء.
 - 3- أهميته، التي يركّز عليها عنوان البحث، وهي كونه مفتاح التّرجيح بين الآراء النّحويّة.
- هذه الأسباب هي دوافع البحث حقيقةً، وأهميتها تنبع من الإشكالية التي صَنَعَهَا أئمة اللغة ورواؤها حين قيّدوا الشّاهد الشعري في قوالب الاحتجاج، وقيّدوا النّحاة القدامى بضوابطها الصارمة. وتتكشف المشكلة من خلال طرح أسئلة عديدة حول ظاهرة الاحتجاج؛ ما هي أهدافها ونتائجها على الشعر والشّعراء؟ ولماذا احتاج النّحاة إلى إحياء ضوابطها؟ وما هي الإيجابيات التي يمكن أن نتوصل إليها من دراسة معايير الشّاهد في التّرجيح؟ لهذا لم يتجنّب البحث الحقيقة، التي تدلّ بوضوح على أنّ إبعاد الأشعار، التي لا تتفق مع ضوابط الاحتجاج، قد أفرز إشكالية أخرى بين موقفين، هما: موقف النّحاة من الشّاهد، وموقفهم من قائله. وقد حاولت الإجابات أن تقوّد البحث نحو هدفه العام، وهو: استثمار الشّاهد الأمثل في التّرجيح بين آراء النّحاة، إن اختلفت تلك الآراء أو اتفقت، فهو أولاً وأخيراً، البوصلة التي تثبت صحة أحكامهم، فإنّما أن تجوزها، وإنّما أن تنفيها جملةً وتفصيلاً.

لذلك كان ضرورياً أن يترجم البحث أهدافه وأهميته بخطة رباعية الأبعاد والزوايا، حيث تتجرد تدريجياً من سلطة التراث اللغوي القديم، حتى تصل إلى سماحة النحو في مساحاته الواسعة، فتبين دور الشاهد الشعري في تثبيت قواعد النحو، وتفسير الظواهر اللغوية الأخرى. وقد سار البحث وفقاً لأربعة مسارات، هي:

أولاً: توضيح مفاهيم البحث وارتباطها بعضها ببعض.

ثانياً: تسليط الضوء على مقاييس الاحتجاج بالشاهد الشعري وضوابطه.

ثالثاً: الرؤية الإيجابية التي انطلق منها النحاة، لإحياء ضوابط الاحتجاج، أملاً بتحرير الشاهد منها وتقييمه.

رابعاً: اقتراح معايير الشواهد الشعرية في الترجيح، بدءاً من عدم تعارضها، وصولاً إلى سلامتها من النقض والخطأ.

يُشار إلى أن الخطة اعتمدت المنهج التاريخي الوصفي في مناقشة جوانب البحث النظرية والتطبيقية، وقد راعى البحث الأنماط الكتابية المعهودة في هذه المنهجية، ودعمها بالنمط البرهاني، المرافق للأقوال والأدلة والشواهد.

مفهوم الشاهد الشعري ووظيفته في الترجيح النحوي

يتحدّر لفظ الشاهد في معاجم اللغة من الجذر «شَهَدَ»، ويدلّ في مجمل صورته على "حضورٍ وعِلْمٍ وإعلام" (ابن فارس، 1979، ج3/221). أمّا الحضورُ فدليله قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ البقرة 282، وأمّا العِلْمُ فلقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى يَتِيَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابٌ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ هود 17، وكأنّ الشاهد هو "العالم الذي يبيّن ما عِلِمَه" (ابن سيده، 2000، ج4/181). ثم قالوا في التفسير: ومعنى «يَشْهَدُ» يبيّن ويُعلّم، فأخذ الشاهد صورة الإعلام، وصار مفهوم الشاهد هو: "المبين لما يشهد به". (الزجاج، 1988، ج2/134). والدليل قوله تعالى: ﴿لَكِنْ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ النساء 166. وقد اهتم النحاة بالشعر أَيْماً اهتمام، وكانوا يتغنّون بحفظ مئات الأشعار، ويؤسسون قواعدهم عليها، ويرجّحون بينها لاختيار أقواها سبكاً، وأمتنها لغةً، وأفصحها لهجةً، وأبلغها معنى ودلالة. ولشدة ولعهم بها حشدوا لها كتبهم، حتى فاضت بأروعها، وسميت "شعر الشواهد". (ينظر: فلفل، 2007، ص22).

تتكشّف أهمية الشاهد من خلال تعدّد وظائفه؛ فيرى اللسانيون أنّ تفسير القرآن الكريم أبرز وظائفه الجمالية، والوعظية، فلم تُعد الغاية من الشاهد إثبات القواعد النحوية، وإنما غايتها: توجيه المتلقي نحو القراءة الصحيحة للتنزيل الحكيم. كما أنّ له وظيفة حاجبية، سواء تعلّق الأمر بتفسير القرآن أو غيره. وقد أقرّت له العرب بذلك عندما انبثقت علوم الدين، حتى

أوجدوا ما يسمّى بعصر الاحتجاج. (ينظر: بوزوادة، 2014). أمّا وظيفته الحجاجية فتتجلى في التّرجيح به؛ لأنّ فيه معنى التّثقيّل والتّفضيل والرزانة. فالجذر «رَجَحَ» حَمَلَ المعنى الأول، فقيل: «رَجَحْتُ بيدي شيئاً وَزَنْتَهُ ونَظَرْتُ ما ثَقُلَهُ». (الفراهيدي، د.ت، ج3/78). كما استعمل للمعنى الثاني لزيادة أمر على آخر بقرينة، قيل: «رَجَحْتُ الشيء بالتّثقيّل: فَضَّلْتُهُ وَقَوَّيْتُهُ». (الفيومي، 1977، ج1/219). ثمّ تعرّز الجذر بمعنى الرّزانة، فقيل: «رَجَحَ الشّيءُ»، وهو راجِحٌ إذا رَزَنَ. (ابن فارس، 1979، ج2/489). وبهذا أخذ الشّاهد من اللغة قيمة مضافةً من إجرائيات المعاني الثلاثة. ومن إطار وظيفته الحجاجية، انبثقت معايير الشّاهد وضوابطها في التّرجيح، فالأدلة التي تتعارض في نظر المُرجِّح، يُفاضل بينها وفقاً لمعايير ترجيح الشّاهد، لذلك قالوا: التّرجيحُ هو إثباتُ مرتبةٍ في أحد الدليلين، يفوقُ أحدهما الآخر بصفةٍ، فإن غلبه بقرينة ما صار «تغليب أحد المتقابلين». (المناعي، 1990، ص95). وبناء على ذلك يحسب الترجيح بالشّاهد الشعري الخلاف في احتمالات الإعراب، وعباراتهم نحو: وأحسنُ منه... وهذا الشّاهد أقيس... وهذا لا يُحتجّ به... إلخ، مستصَبٌ في مصداقية الشواهد وسلامتها، وبذلك تكون الغاية من البحث قد تحقّقت.

الاحتجاج بالشّاهد الشعري / المقاييس والضوابط

حين جمع أئمة اللغة مصادر لغتهم تشدّدوا في أدلتها وشواهداها، وقد اعتقدوا أنّ ما قيل من الشّعر حتى منتصف القرن الثاني الهجري كافٍ للاحتجاج به، فأطلقوا مصطلح عصر الاحتجاج على تلك الفترة، وأرادوا به «إثباتُ صحّة قاعدةٍ، أو استعمال كلمةٍ أو تركيبٍ، بدليلٍ نقليّ صَحَّ سَنَدُهُ إلى عربيٍّ فصيحٍ سليمٍ السليقة». (الأفغاني، 1994، ص6). وأرادوا بالدليل النقليّ: الكلام العربيّ الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة. (ينظر: ابن الأنباري، 1979، ص81). وبهذا الحدّ خرج كلّ شاهد خالف قواعد العربيّة وفصاحتها، واختلّف في صحّته وروايته. ويظهر من حدّهم أنّهم كانوا يؤسسون قاعدةً زمنية للاحتجاج بالشّعراء، تتوقّف عند بدايات التحضّر، الذي ألقى ثوبه على جسد البدّاءة وروحها، وتُختتم بأخر شاعرٍ يُحتجّ بشعره، وهو إبراهيم بن هُرْمَة (ت152هـ)، قالوا: أفتُتخّ الشّعرُ بامرئ القيس، وخُتِمَ بابن هُرْمَة. وذكروا أنّ أبا عمرو بن العلاء (ت154هـ) كان لا يعدّ الشّعر إلا ما كان للمتقدمين. قال الأصمعي: جلستُ إليه ثماني حججٍ فما سمعته يحتج ببيتٍ إسلاميٍّ. (ينظر: ابن رشيّق، 1981، ج1/90-91). فلا بدّ إذاً، من الإشارة سريعاً إلى ما توصّلوا إليه

من تصنيف للشعراء حسب تواريخ وفياتهم، والأمكنة التي سكنوها، والأقوام التي خالطوها، واللغات التي تحدثوا بها. وفيما يأتي المقاييس التي وضعوها للاحتجاج بالشعر:

المقياس التاريخي من منظوري الزمان والمكان

يقوم هذا المقياس على أساس تصنيف الشعراء زمنياً في طبقات، ويُعتقد أنَّ سبب اختيارهم لفظ "طبقة" جاء لما يحمله اللفظ من دلالات التصنيف والتراتبية الزمنية لجيل بعد جيل، أو لما يحمله قومٌ متشابهون في سنٍّ أو عهدٍ وحالٍ ومنزلةٍ ومرتبَةٍ ودرجةٍ. (ينظر: الأزدي، 1987، ج1/358). أما الزمان والمكان فهما زاويتا النظر إلى شعراء كل طبقة (ينظر: الحديثي، 1974، ص105-106): فالمقياس التاريخي استطاع أن يرى الشعراء من عدستي الزمان والمكان، ويُبعد كثيراً منهم عن حيز الاحتجاج، لكنه دفن أشعاراً ما زالت تنبض بالحياة.

المقياس الاجتماعي من منظور النسب

هياً المد الإسلامي أسباب الحضارة، ودفع قبائل العرب لإقامة علاقاتٍ نسبٍ مع العجم. فالشعراء الذين خالطوا العجم ابتعدوا عن سحر الفصاحة، وسحرتهم هالأت الحداثة، وقدمت لسانهم عوامل اللحن، فسقط إلى شعرهم. وقد ذكر العلماء منهم: عدي العبادي (نحو 36ق.هـ)، وابن قيس الرقيات (نحو 85هـ) والطرماح بن حكيم (ت125هـ)، والكميت الأسدي (ت126هـ). (ينظر: ابن قتيبة، 1982، ج1/225، ج2/581-586). من جهة أخرى اعتمدت أئمة اللغة على النسب لإلحاق الشعر الفصيح بأهله، وعزل الشعر المنحول عنهم، والشاعر، حقيقةً، يفخر بأصالة نسبه، "لذلك كان حريصاً على كل ما يُثبت أنه عربي صريح، أو أنه من القبيلة التي ينتسب إليها حقاً". (الأسد، 1988، ص249).

المقياس اللغوي من منظور الفصاحة

انخرط الشعراء العرب في بيئة جديدة، فبهرتهم أضواء المدن، وفشت فيهم العجمة، وأذى اللحن فصاحة لسانهم، وسيطرث عليهم الركاكة حتى هجرتهم سليقتهم. فتوجه النحاة إلى البادية، ليأخذوا النحو من أمهاته، ويدونوا الأشعار من مناباتها، فإذا طرقت أسماعهم أشعار غريبة عن طباعهم أخلوها؛ لأن لفحات الحصر قد مستها، والغراية قد غطتها، والبدواة قد جفثها. وحَدَّث أنَّ أُمَيَّة بن أَبِي الصَّلْت (ت5هـ) بالغريب، فدفع شعره بيديه نحو مهاوي المنع والإبعاد، والعلماء "لا يحتجون

بشيء من شعره لهذه العلة". (الأصفهاني، 2008، ج4/96). ثم نزلت لغة القرى إلى رتبة الحضر، فلم يحتجوا بها لتلك الأسباب، والدليل ما ذكره العجاج عن الكميت والطرماح، قال: "كانا يسألانني عن الغريب فأخبرهما به، ثم أراه في شعرهما وقد وضعاه في غير مواضعه، ف قيل له: ولم ذاك، قال: لأنهما فُرويان يصِفان ما لم يَرَيَا فيصعانه في غير موضعه، وأنا بدوي أصِف ما رأيت فأضعه في مواضعه". (الأصفهاني، 2008، ج2/63).

بهذه المقاييس استطاع أئمة اللغة أن يقصوا شعراء، ويستبعدوا لغات، نطقت بها قبائل عربية لمجرد مجاورة غير العرب، ومع كل إشارة منهم كانت تتكشف وراءها دلالات لطيفة تؤكد أن الحفاظ على اللغة هو واجب مقدس.

موجبات إحياء ضوابط الاحتجاج بالشاهد الشعري

اصطدم النحاة بالمقاييس التي أقامها أئمة اللغة، وأدركوا منذ البداية أن ما فعله هؤلاء أضاع كمّاً كبيراً من المادة الشعرية طال سنياً من النظم، وأن تصنيف الشعراء إجحاف بحق الشعر، فُولدت فكرة الإحياء، لإنهاء حالة التهميش التي تجاوزوا بها أعمالاً شعرية خلد التاريخ بعضها، ولحاجة يقتضيها استمرار اللغة، فالعالم اليوم ليس عالم القرن الثاني الهجري، واللغة تحتاج في كل لحظة من عمرها إلى الشعر. لذلك اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً ينص على أن "العرب الذين يؤثّق بعربيتهم ويُستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع". (جبر، 1992، ص271). وهو قرارٌ يشير إلى أهمية الشعر القديم في كل الميادين اللغوية والنحوية. وما زالت الحاجة تحفز لبيان موجبات عملية الإحياء تلك، والاقتراح أن تكون على الشكل الآتي :

تصنيف شواهد الشعر لا الشعراء

ترك المقياس التاريخي أثراً سلبياً على الشعراء، وبانت مساوئ موقف الرواة من الشعراء، ووجد النحاة أن حكمهم جائز لا حكمة فيه، قالوا: "لو كان يسوغ ذم القول من أجل قائله، وأن يحمل ذنب الشاعر على الشعر لكان ينبغي أن يخص ولا يُعم وأن يُستثنى". (الجرجاني، 2007، ص82). واقترحوا أن تُبعد الشواهد لا الشعراء، ويُلغى معيار القديم والمحدث لأن كل شاعر هو مُحدث بالنسبة لسابقه، وقد أدرك الشعر بعد أن فرغوا منه". (ابن رشيق، 1981، ج1/91).

تخريج الشواهد على وجه إعرابي يلغي أسباب الخلاف

التَّرجيحُ لا يقبل وقوع الجواز في الشَّاهد، لأن الجواز مُلبس، طَريقُهُ التَّأويلُ، وعبارات نحائنا مثل: وفي الشَّاهد أقوال، ويجوز فيه، ويصلح فيه أن يكون كذا... إلخ، هي عبارات تشير بوضوح إلى وقوع الجواز فيه. إنَّ اختلاف الرواية، أو اختلاف لهجات الشعراء، دفع النحاة لتلمس المخرج الإعرابي المناسب للشاهد، وقد يكون هذا الأمر فاتحة الخلاف في الاحتجاج به، وخفوت قوَّة الإجماع عليه. أمَّا إذا أراد أحدهم معناه ف"لا يُقصد بذلك الاحتجاج، وإنَّما يُراد إيضاحُ قصده وتقرُّبُ المسلك". (الجرجاني، 1982، ج1/412-413)، مثال ذلك قول الشاعر (المعري، 1986، ج1/104):

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَصْبٍ ... فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

فالاسم بعد لولا مبتدأ، وخبره كونٌ مطلق، لذلك يُحذفُ الخبر وجوباً. إلا أنَّ المعري أتى بالخبر جملة فعلية هي «يمسكه»، وجوازه؛ إنَّ قِيْدَ ولم يدلَّ عليه دليلٌ، فيجب ذكره، أمَّا إنَّ دلَّ عليه دليلٌ، فيجوز الذِّكْرُ والحذف. (ينظر: الإشبيلي، 1986، ج1/594-595). وفي الحاليين وضعوه حجةً لهم وحجةً عليهم، فحاولوا أن يخلصوه ممَّا وقَّع فيه، فقَدَّروا «أنَّ» قبل الفعل، وفيه "تكون أن وصلتها بدل اشتمالٍ من «الغمد»، ثم حُذِفَ «أنَّ» وُرفِعَ الفعل. وأمَّا تخريج بعضهم له على أنَّه حالٌ، والخبرُ محذوفٌ؛ أي: لولا الغمدُ موجودٌ مُمَسِّكاً له، فمردودٌ بما ذكره الأخفش؛ من أنَّهم لا يذكرون الحال بعد «لولا» كما يذكرون الخبر". (ينظر: ابن هشام، 1986، ص209). فالأوجب، إذًا، جَمْعُ شتات الأشعار الغريبة في صورها المختلفة، وتبيين وجه الغرابة النحوية فيها، لأنها أولاً وأخيراً جَمَعَتْ لهجات العرب بغريبها وفصيحتها وصحيحها وسقيمها.

ضرورة الأخذ بالإجماع

إنَّ غياب الإجماع شكَّل من أشكال التظلم في حُلِّ التعصب، دفع النُّحاة إلى إنصاف الشعراء والانتصار لشعرهم. فتكلَّفوا لهم ما أمكن من الاحتجاج؛ بطلب التخفيف والإتباع والمجاورة، وتغيير الرِّواية إذا ضاقت الحجة. (ينظر: القاضي الجرجاني، 2006، ص18). ويرى البحث ثلاثة مبادئ رئيسة وضرورية لكل إجماع، مثل:

أ- تحييد الشعراء عن أحكام الرواة: فالنُّحاة نَعَقَبُوهم في كثيرٍ من المواضع السُّعْرِيَّة، ورأوا أنَّهم يتدخلون فيها بالتَّنتيخ والتَّعديل لغايات شخصية، والدليل رفضُهم الاحتجاج ببعض المنتقِمين، في وقتٍ حكموا لبعض الشعراء بأنَّهم حجة على

بالرغم من أنهم مؤلّون. (مجذوب، 2015، ص36). ثم إنهم يحتاجون فيه إلى الإجماع، قالوا: "وقد اختلفت العلماء بعد في بعض الشعر، كما اختلفت في سائر الأشياء، فأما ما اتفقوا عليه فليس لأحد أن يخرج منه". (الجمحي، 1974، ج4/1).
ب- الحد من الجوازات الغلبية: الترجيح بالشاهد لا يقبل الجواز فيه، لكن عباراتهم مثل: وفي الشاهد أقول، ويجوز فيه، ويصلح فيه أن يكون... إلخ، هي دلائل قبولهم به. وأسبابها عديدة، منها: تعدد رواياته، أو تعدد لهجات الشعراء، أو تصحيف الرواة الذين نقلوا الشعر من المذونات دون مراجعة من هم أعلم فيه، فقيل: "ليس لأحد-إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على إبطال شيء منه-أن يقبل من صحيفة، ولا يروى عن ضحفي". (الجمحي، 1974، ج4/1)، أو تلمسهم في الشاهد مخرجاً إعرابياً ما. كل ذلك كان فاتحة الخلاف وخفوت قوة الإجماع عليه، ولو أرادوه واعتقدوه وذهبوا إليه لما كان دليلاً على موضع الخلاف". (ابن جني، 1952، ج2/326).

ج- إلغاء عامل المكان: فمجاورة العجم ليست سبباً في الإبعاد، لأن العلماء أنفسهم احتجوا ببعض المتقدمين، كالأعشى الذي وفد على ملوك فارس، وكثرت الألفاظ الفارسية في شعره. (ينظر: البغادي، 1997، ج1/176)، كما احتجوا بـ: "الأخطل الذي كان يعيش في الشام، ولم يتحفظوا في الأخذ عنه". (علوش، 1997، ص71)، ورفضوا الاحتجاج بشعراء بني تغلب، بحجة مجاورتهم أهل الشام. إذاً، التصنيف يرجح عبثية الاختيار، فالاختلاط حدث، ولم يكن من الممكن عزل الأعجمي عن الفصح". (علوش، 1997، ص70). فبديهي ألا يُشرع المكان هنا، ثم يُقيد هناك، لأن الإقرار بذلك، يعني أن أحداً ما، لن يستطيع مستقبلاً أن يحدد إمكانية الاحتجاج بشاعر ضمن كم كبير من الشعراء، عاشوا حياتهم كلها بالتنقل والترحال.

الحفاظ على الأشعار من الضياع

من المعروف أن مقاييس الاحتجاج استبعدت شعراء، أظلتهم غمامة التشدد والتعصب، فأقعدتهم عن معتزك الاحتجاج، وأقصت أشعارهم عن ساحات النحو. يؤكد أئمة اللغة أن الشعر العربي؛ قديمه ومحدثه، قد ضاع أكثره، فإذا كان البحرني قد أسقط خمسمئة شاعر في عصره، فما ظنك بهم والعرب عرب، والدار خالصة لهم، والحضر بعيد منهم، وأسباب الفساد منقطعة عنهم، وهل يمكن مع هذه الأحوال إحصاء المقرّر المتوسع، فضلاً عن المقل المتطرف؟ (ينظر: القاضي الجرجاني، 2006، ص141-142). لهذا السبب ربما تسمّحو بعشرات الأبيات في كتبهم، حتى لا يسمّحو بطمسها في

غِيَاهِبِ النَّسِيَانِ، والطرق كثيرة لا تُغْلَقُ أمام مَنْ يريْدُ لها الدَّوامَ، فكلُّ بيتٍ لا يُشْرَحُ، أو يُحْتَجَّ به، هو بيتٌ مطروحٌ وميْتٌ. لذلك طالبوا بمزيد من الأناة والدقَّة في إبعاد الشَّعر، ورأوا أنَّه من الجيّد النظر فيما يأتي:

أ- عدم استثناء الأشعار لغرابة لفظها وغموض معانيها: كما حدث لشعر الكميت، فالنَّحَاة يدركون أنَّه شاعرٌ مُقدِّم عالمٌ بلغات العرب، وقد قالوا: "لولا شعرُ الكُميت لم يكن للغة ترجماتٌ، ولا للبيان لسانٌ". (البغدادى، 1997، ج1/144). وشبيه به شعرُ أبي تمام، إذ كانوا شديدي التعصّب عليه، "لغرابته مذهبه، وغموض معانيه". (ينظر: الأمدى، 1992، ج1/22). لكن هذا لم يرضِ الباحثين المنصفين، لأنَّ اللغويين أنفسهم لم يقفوا تماماً على لغة أبي تمام فـ: "كثير من ألفاظه قد تَفَوَّت ما وَصَلَ إلينا من معاجم، وكثيرٌ من أساليبه يتسجُّ فيها على منوال المُعَرَّبين من الأعراب، حتى ليظنُّ المُتَعَجِّل أنَّ الرجلَ قد أخطأ، وهو على عَيْنِ الصَّواب". (هارون، 1991، ص8).

ب- النظر فيما يقدِّمه الشاعر من لفظ حسنٍ ومعنى مفيد: فلا يُنظر إلى زمنه أو بيئته أو نسبته أو علمه، وقد قالوا: "كلُّ مَنْ أتى بحسنٍ من قولٍ أو فعلٍ ذكرناه له، وأثنيّا به عليه، ولم يضعه عندنا تأخُّر قائله أو فاعله ولا حداثةً سيَّته، كما أنَّ الرَّدِّي إذا وَرَدَ علينا للمقدِّم أو الشَّريف لم يرفعه عندنا شَرَفُ صاحبه ولا تقدُّمه". (ابن قتيبة، 1982، ج1/63).

ج- الاحتجاج بالشَّعر البدوي: جُبِلَ الشاعر من طينة بيئته، وأشبع إحساسه بما كونه من انطباعات حولها، ولما كانت اللغة أصواتاً "يعبّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم"، (ابن جني، 1952، ج1/33) تعبيراً يمثل فصاحتهم في أوّل خلقها وتكوينها، وَجَبَ "ألا يُنسبَ إليها إلا ما هو منها، بأن يثبت صدوره عن أهل السليقة فيها، أو يكون جارياً مجرى ما صدر عنهم في جُمْلته وتقصيله". (جبل، 1977، ص47). لنلاحظ في أيّ اتجاه كان يَدْفَع ذو الرِّمة رجالَ الشَّعر، لإنقاذ الشَّاهد من خَطَر الإبعاد، لقد رَوَى ابنُ سلام أنَّ الفرزدق مرَّ يوماً به وهو ينشدُ (ذو الرِّمة، 1982، ج2/1273):

أَمَنْزَلَتِي مَيِّ ، سلامٌ عليكما ... هل الأزمُنُ اللائي مَضَيْنَ رواجعُ؟

"فوقف حتى فرغ منها. فقال: كيف ترى يا أبا فراس؟ قال: أرى خيراً. قال: فمالي لا أعدُّ في الفحول؟ قال: يمنعك عن ذلك صفةُ الصَّحاري وأبعارُ الإبل". (الجمحي، 1974، ج2/552). فتأكَّد أنَّ البدوي مطبوعٌ، لا يخالف عُرْفَ اللغة إلا ما وَجَد مندوحةً فاضطرَّ، فتعاهدوا على أنَّ "من تَمَّامِ آلةِ الشَّعر أن يكون الشاعرُ أعرابياً". (الجاحظ، 2002، ج1/94).

الأخذُ بلهجات العرب

لكلِّ شاعرٍ لغةٌ مكتسبةٌ، ولغةٌ أصلٌ يعودُ إليها متى شاء، والنُّحاةُ يحتكمون في لغة الشَّاهدِ إلى موجبات الفصاحة. بعضُ الشعراء لا يُحتجُّ بشعرهم، لأنَّهم نطقوا بلهجةٍ لا توافق اللغة المشتركة، التي كُوتت قبل الإسلام، وأصبحت لغة العرب جميعاً، بعد أن جَمَعَتْ أبرَزَ خصائص اللهجات. (ينظر: شفيع الدين، 2007، ص 87). يقول (ذو الرمة، 1982، ج 2/778):

وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إِيَّاهُ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ. . وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَّاقِ

البلاقُ هي الدِّيَارُ التي ارتحل ساكنوها، ولعلَّه أراد دياراً بعينها، فكسر الهاء في «إِيَّاهُ» لهذا الأمر، وهي لغةٌ فصيحَةٌ. أمَّا وجهُ الفصاحة النُّحويَّة في اللفظ بالكسر فهو التعريف لا التَّكثير؛ إذ لو كان المعنى واحداً بين الكسر والتَّكثير، لاستحال أن يختلف الأمران، ولكن يبدو أن العرب تحدثت في هذا الموضع بالتَّكثير، وما استقرَّ في الظنَّ أنَّهما لمعنيين مختلفين، بدليل أن النحاس (338هـ) ذكر ذات مرة أنَّ الأصمعيَّ خطأ الشاعر في هذا البيت فردَّ الأخفش عليه بقوله: الذي قاله ذو الرمة صوابٌ، والأصمعيُّ في النحو ليسَ بغيره. ثم قواه بقرينة المعنى، فقَدَّر: أخبرينا عن أم سالم، وطلَّبَ إلى الأطلال أن تحدِّثه حديثاً معهوداً عنها، ولو طَلَبَ حديثاً غيرَ معيَّن لنوَّن، وقال: إِيَّاهُ. (ينظر: النحاس، 1990، ص 197-198). فالتَّكثيرُ أفصحُ إذا طلب الاستزادة في الحديث. ثم تأتي بالفتح، فيقال: «إِيَّاهُ وإِيَّاهُ» والمعنى بهما الزجر؛ أي: كفَّ عنها، لكنَّ البيت يأنفقه. أمَّا «أهاً وواهاً وآه» فالفاظٌ موضوعةٌ لحكاية التلذُّذِ بالشيء، واستطابته، والتلَّهف عليه عند فواته، وليست للتوجَّع على ما ذُكِر. أمَّا «ويه» فوضعت للإغراء والتحريض عليه، وكلُّ هذا بالفتح والكسر ليُفرَّق بين ما يكون للأمر وما يكون للنهي. (ينظر: ابن دُرُسْتَوَيْه، 1997، ص 264-265).

وإذا سلَّمنا بتعدد لهجات الشعراء، فهذا لا يستوجب أن يعرفها أهلُ الخاصَّة والعامة، فيُحكِّم على لغته بالصَّعْف "اللهمَّ إلا أن يكونَ في العرب مَنْ بَعَدَ عن جمهرتهم، وبابن بُجْبُوحة أوطانهم، وقاربَ مساكنَ العجم، أو ما أشبه ذلك مَنْ يُخالفُ العربَ في بعضِ كلامها وأنحاءِ عباراتها، فيقولون: هذه لغةٌ ضعيفةٌ، أو ما أشبه ذلك من العبارات الدَّالة على مرتبة تلك اللغة في اللغات". (الشاطبي، 2007، ج 3/457). ومعظمُ الشعراء لم يتكلَّموا إلا بما تكلمت به الفصحاء، ولم يبتعدوا عمَّا قادتُهُم إليه طباعُهُم إلا بما اضطروا إليه، فحرَّيْ بنا أن نحتجَّ بهم، وألا نُضَيِّعَ شعرهم بما لا يخالف قواعدَ اللغة وأعرافها.

الترجيح النحوي بالشاهد الشعري، المعايير والضوابط

كل ترجيح لا يستند إلى شاهد معتبر وموثق هو مجرد محاجة لا قيمة لها. يضطلع الشاهد بدور كبير في ضبط موضع الاستشهاد لإثبات القاعدة النحوية، وتعليل حكمها، وبيان الصواب أو الخطأ فيها، ويتقوى هذا الدور من خلال تمييزه الرأي الراجح من المرجوح، ما يعطي الشاهد قيمة مضافة تزيد الاحتجاج قوة، فيرشحه ليكون دليلاً، لا يرد في مكان ويجوز في مكان آخر. إن إعادة تصنيف شواهد الشعر ضمن معيارين أو أكثر هو أمر راجع إلى تحقق موجبات إحياء الشواهد الشعرية، كما مر سابقاً، وذلك انطلاقاً من صفاتها التي تؤهلها للترجيح النحوي.

1. معيار الرواية، وضوابطه

مرت رواية الشعر منذ العصر الجاهلي في طورين: طور الحفظ والنقل والإنشاد، وطور الضبط والتحقق والإتقان. (ينظر: الأسد، 1988، ص 189-190). وما يهم هنا هو أن الشاهد يضعف حين تضعف مصادره، أو تلتبس رواياته، أو يختلف العلماء حوله. لذلك تحرى بعض النحاة الدقة في الاحتجاج بالشاهد، فأخذوه عن الرواة الموثوق بهم، أو سمعوه من الشعراء مباشرة، ودققوا في روايته، كما اعتمدوا طريقة الإنشاد معياراً. (ينظر: يوسف، 1998، ص 283-284). وإذا فتشنا عن الأسباب التي أضرت به، وولدت الخلاف حوله، ظهرت لدينا ثلاثة احتمالات رئيسة:

أ- تغيير الشعراء للشاهد: ويتقوى هذا الاحتمال بثلاثة أدلة: أولها هو تعدد لهجات الشعراء؛ فقد تتبّع النحاة الشعراء في غير موضع، ولا حظوا التغيير في أشعارهم حين كانوا يتنقلون بين القبائل، ويغيرون لهجاتهم كي توافق اللغة المستضيفة، وقد أشار السيوطي إلى ذلك بقوله: "سألت عن ذلك قديماً، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرةً هكذا ومرةً هكذا". (السيوطي، 2006، ص 63). وثانيها أن الشاعر ينقح شعره باستمرار؛ ثم يطول هذا لسنوات كما حدث في الحوليات، فيحدث الخلط بين صورته القديمة وصورته الجديدة. (ينظر: حامد، 2009، ص 113). أما ثالثها فهو أن الشعراء كانوا رواة الآخرين سبقوهم أو عاصروهم، فإما أنهم وضعوا أشعاراً ونسبوها إليهم، وإما أنهم أصلحوا بعضها، كما حدث في بيت امرئ القيس الآتي:

فاليوم أشرب غير مستحقب ... إثمًا من الله ولا واغل

غير مستحَقب: غير مُكتسب ولا مُحتمِل، والواغِل: الداخلُ على القوم في شربهم. (امرؤ القيس، 2000، ص360). قالوا: قد حَذَفَ الشاعرُ الإعرابَ، وليس بالحَسَنِ. وذهبوا إلى أَنَّهُ يريدُ «أشرب» فحَذَفَ الضَّمةَ؛ ولذلك غَيَّرَوه، فجعله بعضهم « فاليومَ فاشربْ » بصيغة الأمر. (ينظر: الأسد، 1988، ص243).

ب- تغيير النُحَاة للشاهد: ويَحتمَلُ أن يَغَيِّرَ النُّحَاةُ روايةَ الشاهد لأسباب منها: خَلُقَ مساحةٌ تُطْلِقُ العنانَ لحريتهم فيه، أو موافقةً لمذاهبهم النُّحويَّةِ، فوجد بعض الباحثين أنَّ الشاهد قد يكون "محرِّفاً قصداً ليضَحَّ الاحتجاج به لقاعدة أو حُكم، إضافةً إلى اصطناع أشعارٍ واختلاقٍ شواهدٍ لا أساس لها أصلاً". (قدَّور، 1993، ص79).

ج- تغيير الرواة للشاهد: رواة الشعر أهل ثقةٍ وصدقٍ، لكن معظم التغييرات التي طرأت على الأشعار حدثت في فتراتٍ لاحقةٍ لعهدِ المتقدمين الثَّقَاتِ، ويَحتمَلُ أن تحدثَ بسببِ غيابِ أسماءِ الشعراءِ، أو أخطاءِ النسخِ، أو تتأقَّلِ الأشعارِ بالمشافهة في بدايات تدوين اللغة، "ما أدى إلى تعدد روايات بعض الأبيات، وذلك بسبب ما يعتوِّرُ الذاكرةَ من آفاتِ الخطأ والنسيانِ والتبديلِ والتحريفِ". (وجيه، 1999، ص15)، أو من وَضْعِ شعرٍ منحولٍ قصداً كما حَدَّثَ في كتب المغازي والسير. "ومن أجل ذلك تصدَّى الرواة العلماء لهذه الأشعارِ في الكتب التاريخية ونَبَّهُوا على زيفها ونَحَلُها". (الأسد، 1988، ص247) أمَّا الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها فهي أنَّ رواة الشعر اشتهروا بحفظ آلاف الأبيات، وأنَّ النُّحَاةَ سمعوها وتناقلوها واحتجوا بها في قواعدهم، ومن غير المؤكد أَنَّهُ تَمَّ تحريفها كُلِّها، وخصوصاً أننا نتحدَّثُ عن عددٍ كبيرٍ من الشواهد وَرَدَت في كتبهم، ولم نَتَبَيَّنِ الخطأ فيها إلا بعد فترةٍ من الزمن. ومهما يكن من أمر، فقد وَجَّهَتْ هذه الفرضياتُ البحثَ نحوَ أهميةِ قراءةِ الشَّاهدِ الشَّعريِّ في ضوء تعدد رواياته، واقتراح تصوُّرٍ مقبولٍ لترجيحه، ومنها:

1.1 صحة الإسناد

إنَّ الاضطراب في نسبة الشَّاهدِ ظاهرة تحتاج إلى دراسةٍ مستقلة، توضح أسبابها، وتبيِّنُ نتائجها على مصداقية الاحتجاج، وهذا لا يدفع إلى الشكِّ مطلقاً بالشَّاهدِ المرويِّ عن النُّحَاةِ القدامى، لأنَّ ما "أنشده ثقةٌ كسيبويه وابن السَّراج والمبرد ونحوهم، فهو مقبولٌ يُعتمدُ عليه، ولا يضرُّ جَهْلُ قائله، فإنَّ الثَّقةَ لو لم يَعْلَمْ أَنَّهُ من شعرٍ مَنْ يَصْحُ الاستدلالُ بكلامه لَمَّا أنشده". (البغدادى، 1997، ج3/9). لكنَّ فسادَ الإسناد يتركُّ آثاراً تصعِّبُ على الباحث تحديدَ لغة البيت من

عدد كبير من لغات العرب، أو التمييز بين ما هو أصل أو ضرورة أو جواز. ولبيان ذلك يمكن الاستدلال ببيت أمية بن

أبي عائذ، وهو يستعمل فيه اللام في القسم، حيث يقول (ينظر: سيبويه، 1988، ج 3/497):

لله يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ ... بِمُشْمَخَرِّ بِهِ الظِّيَانُ وَالْأَسْ

1.1.1 الاعتراض على الإسناد

يأتي القسم بالواو والتاء والباء، لكن الشاعر خالف القاعدة حين استخدم اللام في البيت على معنى التعجب في قوله «لله»

واشترط النحاة تقدير «لا» النافية بعده، فكأنه يقول: لله لا يبقى. ورواه بعضهم بالتاء على معنى التعجب، فقال: تالله يبقى...

ثم اختلفت الآراء في نسبته، فقالوا: هو للفضل بن عباس، أو لأبي زبيد الطائي، أو لأبي ذؤيب الهذلي، أو لعبد مناف

الهذلي. (ينظر: البغدادى، ج 10/95-98؛ المبرد، 1994، ج 2/324). لذلك أرجع بعض الباحثين تأرجح النحاة في تعليل

موضع الشاهد؛ تارة إلى اختلاف رواية البيت ليرد منسوباً في الكتب إلى عدد من الشعراء، وتارة إلى التصحيف، الذي

سببه اختلاف الخط واضرابه. (ينظر: مباركة، 2005، ص 59-60). ولو فتشنا عنه لوجدناه في قصيدة بديوان الهذليين قالها

مالك بن خالد الحنّاعي، ومنها هذه الأبيات التي ترجح صحة رواية الديوان. (ينظر: السكري، 1995، ج 3/2-4):

يا مَيَّ إِنَّ سِبَاعَ الْأَرْضِ هَالِكَةٌ ... وَالْأُدْمُ وَالْغُفْرُ وَالْآرَامُ وَالنَّاسُ

وَالْخُنْسُ لَنْ يُعْجَزَ الْآيَامُ ذُو حَيْدٍ ... بِمُشْمَخَرِّ بِهِ الظِّيَانُ وَالْأَسْ

حتى يصل إلى قوله : يا مَيَّ لا يُعْجَزُ الْآيَامُ مُجْتَرِئٌ ... فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَامٌ وَقَرَّاسُ

فالأدْمُ والغُفْرُ والآرامُ: طباء. والخُنْسُ: الوُعول، والحَيْدُ: اعوجاج قرنها. مشمخر: جبل والظيان والآس: رياحين. ورزّام وقَرّاس:

له زئير وفراسة في القتل. (ابن منظور، 1997، ج 9/131)؛ أي: لا شيء يردع القدر ويقهر الموت.

1.1.2 وجوه الترجيح في الشاهد

وإذا انتقلنا إلى وجوه الترجيح في الشاهد وجدنا أنّ نسبته إلى قائله قاد إلى معرفة الخطأ في روايته؛ فترجيح رواية الديوان

هو ترجيح لدليل قطعي لا يحتمل النقص، ولا يفهم منه إلا وجه واحد. والاضطراب في سنده أثبت ثلاثة أمور:

أ- صحة رواية الديوان: وتأكد منها أمران؛ أولهما إبعاد الوهم بأنه من وضع النخاعة النقات. وثانيهما: إزالة اللبس من "أن يكون لمؤلف، أو من لا يوثق بفصاحته". (ينظر: فجال، 1989، ص123).

ب- صحة القاعدة النحوية: فصحة نسبته صوبت موضع الاستشهاد، وبزُهنت على توسعهم في قواعد النحو بدليلين: الدليل الأول وجود الشاهد في كتب النخاعة بلا نسبة، والثاني اختلاف النخاعة حول موضع الاستشهاد، وهذا يؤكد أن النخاعة كانوا يحتجون بالشاهد على القاعدة النحوية دون التحقق من صحته أحياناً وأياً كان قائله.

ج- صحة معنى الشاهد وتحققه ضمن القصيدة: فالمعنى يفترض دخول «لا» النافية على «يبقى»، والتقدير: لله لا يبقى، وقد أفادته في العجز في رواية الديوان بقوله «لن يعجز». أما سطوة الزمن وهاجس الرحيل وعجز المخلوقات عن قهر الموت والذهر فظاهر، بدليل أن الشاعر عطف «الخنس» على ما سبقه ليؤكد هذا المعنى. إذاً، يتبين مما سبق أن تغيير الشاهد يمكن أن يحدث للاستدلال على قاعدة نحوية دون الإضرار بالمعنى، وفي الشاهد السابق قُدر النفي لدلالة الحال عليه، علماً أن حذفه قبل المضارع قد اشتهر عند النحاة مع الواو أو التاء دون اللام. ويقوي هذا الرأي أن الواو لا يستخدمونها إلا لمطلق القسم، والتاء لا يقسمون بها إلا على لفظه تعالى.

1.2 كثرة الاستعمال

رأى النخاعة أن المكانة التي يحظى بها الشاهد عندهم تعكس أهميته في الترجيح، يريدون: "أنه على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيته أذور، وهم له أكثر استعمالاً". (الزمخشري، 1998، ج3/228). وأمکنهم تعليل الترجيح به من طريقين: أولهما سهولة القياس عليه، لكثرة نظائره. وثانيهما كثرة استعماله في كلام العرب. ومن أمثلته حذف عامل الفعل مع بقاء العمل، والحذف أمر غير مستحب دون دليل، وأنشد سيبويه لبعض الشعراء المجهولين:

مَحَمَّدُ تَقْدُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

تبالا: سوء العاقبة. وفي البيت خلاف؛ لأن الشاعر حذف عاملين في وقت واحد، هما: عامل نصب المنادى

«محمد»، وعامل جزم «تقد»، والنخاعة لا يجيزون ذلك إلا اضطراراً. (ينظر: سيبويه، 1988، ج3/8).

1.2.1 موانع المعترضين

- أ- مخالفة قواعد النحو: بعض النحاة يرفض حذف عامل الجزم في الفعل المضارع وإن كان في الشعر؛ لأنه يخالف الفصحى، فلا يقال: تقى الله امرؤ فعل كذا وكذا، وهذا قبيح، كما أن عوامل الأفعال لا تُحذف، وأضعفها الأمر. يروي النحّاس عن الأخفش أنه سمع المبرّد يُشيدُ هذا البيت ويلحن قائله، وقال: أنشده الكوفيون، ولا يُعرف قائله، ولا يُحتج به، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره؛ لأنّ الجازم لا يُضمَرُ. (ينظر: البغدادى، 1997، ج9/12).
- ب- قلة استعماله: فحذف عامل الجزم غير شائع في كلامهم، وهم لا يلتزمون بحذفه في أمر الأفعال، كما يلتزمونه في الظرف واسم الفعل وغير ذلك، يُضاف إلى ذلك أنه إذا ورد في شاهد أو شاهدين فلا يعني هذا جوازه في كل حال.
- ج- اختلاف نسبة البيت وروايته: النحاة ينسبونه تارة للأعشى، وتارة لأبي طالب بن عبد المطلب، وتارة لحسان بن ثابت، والشاهد غير موجود أصلاً في دواوينهم. ثم يحتجون بأن رواية البيت هي: وليبك. ولا شاهد فيه. فالاختلاف في نسبة البيت وروايته تقوي عدم الاستشهاد به، نظراً لقربه مما صنّعه الرواة أو صحّفوه.

1.2.2 تجويز الحذف وترجيحه

- أما الذين يجيزونه، فلا يلحّنون قائله، أو يرفضون حجته، ويعللون موقفهم هذا بالأسباب الآتية:
- أ- جواز القياس عليه: يتفق النحاة على أنّ إضمار اللام الجازمة للفعل المضارع جاء في غير شاهد، وألحقت هذه الشواهد بالضرائر الشعرية، قالوا: "والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر". (المبرّد، 1994، ج2/130):
- على مثل أصحاب البعوضة فإخمشي. .. لك الويل حرّ الوجه أو نيك من بكى
- البعوضة: موضع ماء لبني أسد قُتل فيه مالك. (الصغار، 1968، مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، ص82). أراد: «قَلْبِيكَ» فحذف اللام وعطف على المعنى؛ أي: «قُلْتُخمشي أو لِيَيْكَ». (ينظر: الأخفش، 1990، ج1/83). فمن اعترض على ذلك من باب العطف أو من باب الاضطرار، فالجواب: أنّ العطف على المعنى كثير في كلام العرب، كما أنّ الحذف ليس اضطراراً؛ لتمكن الشاعر من أن يقول ما يريد في شعره. (ينظر: ابن هشام، 1985، ص298).
- ب- القاعدة لاحقة للنص: من الضروري أن نلتفت إلى أمر مقنع في ترجيح شواهد الشعر، يتلخّص في عدم جعل الشعر أداة لتحقيق قواعد النحو، فنقصر الشاهد ونجبره على موافقة ما نجده مناسباً للأهواء النحويّة، فقواعد النحو لاحقة للنصّ

الشعري، وليس العكس، يقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي: "من الخطأ أن يُخطئ النحاة أصحاب اللغة، ولو كان كلام أهل هذه اللغة خارجاً عن القياس، فالقواعد النحوية لاحقة للنص لا سابقة عليه". (الجندي، 1992، ص124).

ج- دلالة السياق: النداء يحمل معاني الطلب، فلما تقدم، وكان لا يحتاج إلى تبين ما فيه، جاز حذف العامل الثاني، ويُقاس عليه الشاهد السابق لمتم بن نيرة. أما الفعلان في البيتين فمسبقان بالطلب ويحملان معناه.

د- موافقة الفصح: لأن ضابطه أن يتقدم عليه طلب أو ما في معناه، فيرد قول المانع السابق، من أنه خالف قواعد الفصحى أو اللغة المشتركة، بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ الجاثية 14. وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ الإسراء 53.

هـ- كثرة حذفه في الكلام: كما يقدم الأقوى بكثرة الاستعمال، لأن محله محل العناية بلسان العرب، فيصح له ما لا يصح لغيره من الكلام. قال الفراء: "وهذا البناء الذي خلق للأمر، إذا واجهته به، أو لم تواجهه؛ إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه؛ لكثرة الأمر خاصة في كلامهم". (الفراء، 1983، ج1/469):

1.3 اعتماد اللغة المشتركة

جمع الشعر القديم أغلب لهجات العرب، وكان هذا التنوع الكبير صورةً بهيّة تحلى بها عبر العصور، وصفةً مميزة لشعراء قضوا حياتهم في حلٍ وترحالٍ بين القبائل، ينطقون بلغاتها، ويحكون نوادرها. لم يتوقع أحدٌ وقتها أن تسبب تلك اللهجات إشكالات لغوية ونحوية، يمكنها أن تضر بالشاهد الشعري على مر الزمن. والبحث سيتناول هذه المسألة من خلال شاهد واحد لقيس بن زهير العبسي، حيث يقول فيه (سيبويه، 1988، ج3/316؛ الفراء، 1983، ج1/161):

ألم يأتيك والانباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد ؟

فاللبون من الإبل: ذات اللبن. (ينظر: ابن منظور، 1997، ج12/227). والمعنى: ألم تصلك الأخبار؟ لقد أثبت الراوي الباء في «يأتيك» والياء في «تنمي» علماً أن العامة تقولها بالواو ينمو، وهي لغة لبعض العرب، وليست بخطأ، ولكن الياء أعلى وأعرف، في كلام الفصحاء. (ينظر: ابن درستويه، 1997، ص40).

1.3.1 تخريجات النحاة لأخطاء الرواية

يعلّل النحاة الخطأ من وجوه، وقد توزّعوا في هذا الشاهد بين ثلاثة احتمالات، هي:

أ- احتمال الاضطراب: تكثر في كتب النحاة القدامى أشعارٌ فيها شيء من هذا القبيل، وينسبها أصحابها إلى الرواة الثقات، ويلحقونها بباب الاضطراب، فقال سيبويه: جعل «يأتيك» حين اضطر، مجزوماً من الأصل. (سيبويه، 1988، ج3/316).

ب- احتمال التصحيف: وجد بعض النحاة أنّ هذه الحالات، إما أن تكون أخطاء وقع فيها الرواة أنفسهم، بدليل تناقض رواياتهم: ألم يأتك، ألا هل أتاك... (ينظر: ابن جني، 1993، ج1/78). أو هي تصحيف من فعل النساخ (ينظر: حمزة الأصفهاني، 1992، ص153) والدليل على ذلك رواية الديوان في قول الشاعر (ينظر: قيس بن زهير، 1972، ص29):

ألم يبلُغك والأنباء تَنمي ... بما لاقت لبون بني زياد ؟

ج- ظاهرة لهجية: إنّ دراسة الظواهر اللهجية في الشعر يفترض أن تركز على سلامة الدليل أولاً، تمهيداً لتعليل موضع الشاهد تعليلاً صحيحاً، وتفسير رواياته المتناقضة في نهاية الأمر. كان النحاة القدامى يعللون أسبابها بشكلٍ منفردٍ دون الخوض في تفاصيلها، كما فعل الخليل الفراهيدي حين أشار إلى أنّ العرب قد تحذف أو تترك بعض الحروف كالواو والياء والنون في الشعر والنثر استخفافاً على اللسان، (ينظر: الفراهيدي، 1985، ص204-212). لكن هذا الرأي وشبهه لم يرضِ البحث المعاصر، الذي وجد أنّ تلك الظواهر قصّرت عن قواعدهم الأم، الأمر الذي رشّحها لأن تكون أهم أسباب الاضطراب في مصادر الشواهد ورواياتها، وخُص إلى أنّ الضرائر هي خصائص لهجية امتزجت مع الفصحى " وقد قصّرت قواعد النحاة عن شمولها، فنسبوا إلى أصحابها حيناً، واكتفوا بالقول بأنّها لغة قومٍ حيناً آخر؛ هروباً من عدم اتساقها مع القاعدة، التي يريدون لها الاطراد، وبعض هذه الاستعمالات قد يكون من لهجة الشاعر الخاصة، ولم يستطع التخلص منه. وتحقيق هذه المسألة يحتاج إلى دراسة مستويات الشعر نفسه". (تركي، 2008، ص206).

1.3.2 ترجيح ما وافق الفصح

هذا الشاهد صحيح ومقبول عند العرب، لأنّه لهجة من لهجاتهم، إلا أنّه لا يرقى لمستوى الفصح، بدليل:

- أ- عدم الشياخ: ما رواه سيبويه حجة، ولأنه ليس الأقوى والأشيع، لم يقو قوة الشعر الفصيح، بدليلين: أولهما: لا يجوز القياس عليه لضعف لغته، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين. (ينظر: ابن جني، 1952، ج2/12). وثانيهما: الأصل في الترجيح إعمال الشائع لقوته، لا النادر لضعفه وقلة استعماله.
- ب- غلط الرواية: فرواية الديوان «يُنلغك» صحيحة وهي أصل، ورواية النخاعة «يأتيك» ضعيفة، والرواية الضعيفة لا تصلح أن تُعارض الأصل، ولا يصح اطرادها، ولا الاحتجاج بها في مسائل الترجيح.
- ج- الاعتبار بالسبب: السبب هنا يتمثل بالاضطرار الشعري، وكل من اعتبر به أبقى خصوصية الشاهد مقيدة بقيده، وبذلك يمكن الاحتجاج بهذا الشاهد من هذا الطريق لا من طريق الأحكام النحوية القاطعة.
- د- الاحتياط في القاعدة: الاحتياط يحفظ الشاهد بالذكر؛ لأن فيه تقويم للسان من الخطأ. واللغوي لا يلحظه لكونه لهجة عربية، فلغة العرب أكثر من أن يلحن منكم. (ينظر: اللخمي، 2003، ص76، 71، 67، 55). أما الغاية منه، فهي التي يصبو إليها علم النحو بأن يلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة. (ابن جني، 1952، ج1/34).

2. معيار القيمة، وضوابطه

نتعين قيمة الشاهد الشعري الذي يحتج به بعدد من القرائن، التي تضطلع بتوجيهه نحو الغرض والهدف من الاستشهاد به، وتضمن سلامته من الغلط أو التحوير بعد أن تثبت صحته لفظاً ومعنى.

1.2 دقة إصابة المعنى

يتأسس الشاهد على مستويين؛ نحوي ومعجمي، ويتلازم المستويان لتأدية معناه ومقصد الشاعر منه. وقد يكون المعنى خطأ، فيتسامح النخاعة به ولا يعدونه سبباً مقنعاً لإسقاطه من عداد الشعراء. (ينظر: القاضي الجرجاني، 2006، ص353). يقول الشاعر (امرؤ القيس، 2000، ص360):

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفاني ولم أطلب قليل من المال
ولكنما أسعى لمجد مؤثّل ... وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

المؤثّل: الدائم والأصل الثابت. (ابن منظور، 1997، ج1/73). لنلاحظ كيف يُستثمر المعنى في باب تنازع العوامل، إذ يتأخر المعمول «قليل» عن عاملين يتنازعان العمل فيه، هما «كفاني، وأطلب»، ويقترح موضع الشاهد إعرابياً احتمالين: أولهما إعمال «كفاني» ورفع «قليل» على أنّه فاعله، وثانيهما إعمال الفعل «أطلب» ونصب «قليل» على أنّه مفعوله. لذلك انقسم النحاة فريقين، احتج كل واحد منهما على رأيه بالسماع والقياس، وعزّزه بالقرائن المناسبة. فرجّح الفريق الأول إعمال الفعل «كفاني» بقرينة (الابتداء) به، وبدعوى مخالفة الحكم النحوي، لأن إعمال الفعل الأقرب يؤدي إلى الإضمار قبل الذكّر وهذا غير جائز، ثم إن الابتداء يؤثر في تقوية عمل الفعل. أمّا الفريق الثاني فرجّح إعمال الفعل «أطلب» بقرينة قُربه من المعمول، وبدعوى إظهار الضمير، وإلا لقال: ولم أطلبه. (ينظر: ابن الأنباري، 2002، ص82، 79). لكنّ الشاهد لن يتسلّم من الخلاف حتى يتدخل المعنى، فيُستبعد الفعل الأقرب، بقرينة الإثبات والنفي، لأن الفعل «كفاني» وقع في جواب «لو» فصار في حكم المنفي، بدليل أن المثبت بعد «لو» منفي، والمنفي بعدها مثبت. ويقويه أن «لكن» في البيت الثاني تفيد معنى الاستدراك، وهذه الأداة لا تُثبت ما بعدها إلا بعد أن تنفي ما قبلها. فلمّا كان كذلك صار المعنى حكماً بين الفريقين، وأفاد بأن «الكفاية من القليل ممتعة منفية، وطَلَبُ الملك ثابتاً». (ينظر: الجرجاني، 1982، ج1/343-344).

2.2 صحّة القاعدة النحوية

عندما وضع نحائنا قواعدهم، احتاجوا إلى أن يضعوا استثناءات لها تنظم أساليب القول والخطاب، ويعتقد أن الغرض منها لم يكن حباً بالتوسع في قواعدهم فقط، وإنما رغبة منهم في تحديد الأخطاء التي شاعت في الاستعمال، كقولهم: لا يجوز، أو غير صحيح، وهذا خطأ... إلخ. (ينظر: سيبويه، 1988، ج1/435، 244، ج2/77). أمّا ما خالف منها الأصل، فيُصوّب إن أمكن، أو يُردّ عن وإحاطة الشعر الفصيح. وبالرغم من أنهم وضعوا اللبنة الأولى لمعرفة مكمّن الخطأ القواعدي فيه، إلا أنها لم تكف تماماً لجمع الأخطاء النحويّة، وتحديدّها، وتصنيفها، ووصفها، وشرحها، ولم تنهض بدراسة التأثيرات المحتملة لأخطاء القاعدة على معنى الشاهد. (ينظر: جاسم، 2010، ص160). لذلك كان اطراد القاعدة يعتمد على فصاحة لغة الشاهد، وكثرة الاستعمال. (ينظر: الينبعاوي، 1997، ص208-209).

لنتابع الثخانة وهم يضعون الاحتمالات الإعرابية لنصب الفعل «تطير» ويجمعون بين ثلاثة حروف هي «اللام وكي وأن» وقد اتفقت في معناها، واختلفت في لفظها، في قول الشاعر (الفراء، 1983، ج1/262):

أردتُ لَكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي ... فَتَرْكُهَا شَأْنًا بَنِيْدَاءَ بَلَقَع

والشن: القُرْبَة الجدية، والبلقع: القُفْر. والبيت مجهول المصدر، ولا يُعرَف قائله. لذلك جُوزَه بعض النُحَاة من سبيل الاضطرار الشعري (ينظر: ابن النحاس، 2004، ص 427-428)، في حين منعه آخرون؛ لأنّه خالف قواعدهم بحجّة:

1- أنّ «كي» بمعنى «أن» أو بمعنى اللام، وليس جائزاً توالي حرفين لمعنى واحد.

2- تكرار ثلاثة عوامل لمعمول واحد، فلا يجوز أن تعمل اللام أو «كي» لوجود الفاصل بينهما وبين معمولهما، كما لا يجوز أن يكون العامل هو «أن» لثلا يلغي ما قبله. (ينظر: الفراء، 1983، ج 1/262).

أما صحة الشاهد فتثبت بالترجيح؛ إذ تُرجَح «أن» الناصبة على «كي» بالقرائن الآتية: أفضلية العامل الأقرب على العامل الأبعد، وقوة «أن» على «كي» لأنها أصل، والفرع لا يُقدّم على الأصل في العمل، كما "لا يجعل مؤكّداً لغيره". (المرادي، 2001، ج 4/1232)، فتتقوى اللام لهذا المعنى، لأن التوكيد بما هو أصل، أسهل ممّا هو محمول على الأصل وبعيدٌ منه. وإذا ثبت أنّ حرف الجر يدخل على مثله، سلّمنا بأن العمل لـ«أن»، بدليل: أنّ ما ثبّت بيقينٍ أولى بالقبول مما لم يثبت، والحمل على المُتيقّن أولى. (الحياني، 2008، ص 110).

لنلاحظ كيف يلعب النحو دوراً قوياً في إرساء قواعد الشاهد، فالاحتجاج به هو وعي لهذا الدور، ما يفترض من الباحث اختبارات ذهنية عالية المستوى والدقة لاختيار الوجه الذي تتوافق فيه مقاصد النحو مع مقاصد الشاهد.

2.3 السلامة من التصحيف

النّصّحيفُ هو: "تغيّر اللفظ حتى يتغيّر المعنى المراد من الموضع. وأصله الخطأ، يقال: صحّفه فتصحّف؛ أي: غيّرَه فتغيّرَ حتى التبس". (الفيومي، 1977، ج 1/334). وقد تصحّف بعض الأشعار وتحرف، ومن الرّواة من يغيّر رواية بيت عن قصد أو عن غير قصد، أو يراجعه أملاً بتقويمه وإصلاح الخطأ فيه، وربما يقابله بغيره ويغيّر بعض مواضعه الإعرابية لتوافق لهجة من اللهجات، كما حدث في بيت امرئ القيس:

إذا ما غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلُنَا ... تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ

يروى البيت: إذا ما ركبنا قال ولدانُ أهْلنا ... تَعَالوا إلى أن يَأْتِي الصَّيْدُ نَحْطِبُ . ومعناه: يحتطبون لنتقتهم بالصيد.

(ينظر: امرؤ القيس، 2000، ص388). وقد جزم الفعل يأتينا بـ«أن»، وهذا غريب عن قواعدها، فيحتمل أن يقال في هذا

الموضع: إن الراوي صحفه ليوافق لغة من اللغات، أو وجهاً إعرابياً لتوليد قاعدة نحوية ما، والدليل رواية الديوان:

إذا ما عَدُونَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلُنَا. .. تَعَالُوا إِلَى أَنْ يَأْتِي الصَّيْدُ نَحْطِبُ

لكن من غير الحكمة أن يُطعن في صحّة شاهد، أو في قائله، أو في روايه، لهذه العلة، وإثما الهدف من استحضار هذا

الضابط هو التأكّد من سلامة روايته، ومنع تعارضه مع صوره الأخرى، لذلك لابدّ من توضيح ثلاث نقاط:

أ- كلّ لهجة لغة من لغات العرب، وإلا عُدّت خطأ من الممكن تداركه بتحديد ثم تصحيحه. والشاهد السابق من نواذر

الرّواة، رواه علي بن مبارك اللّحاني، وهو من أحفظ الناس للنواذر في اللغة، وقد أراد منها الاستدلال على أن فصحاء

العرب ينصبون بـ«لم» كما يجزمون بـ«أن»، وهذه هي لغة بني صَبَاح. (السامرائي، 1987، ص40).

ب- يسلب التصحيف من الأبيات قيمة الاستشهاد بها، بدليل أن النُّحَاة لما صَوَّبوا هذا الشَّاهد، ذكروا فيه وجه الأصل،

وعزوا ذلك إلى الأخطاء التي تقع في أثناء الرواية الشفهية، واستدلوا على أنها تصحيف، أو هي من وضع الرّواة.

(ينظر: وجيه، 1999، ص29-30). ويتفق أهل اللغة على أن من الشواهد ما يكون موضوعاً ومصنوعاً لا حجة فيه، قالوا:

"وفي الشّعر مصنوعٌ مُفْتَعَلٌ كثيرٌ لا خيرَ فيه، ولا حُجّة في عربيته، ولا أدبٌ يُستفاد، ولا معنى يُستخرج... وقد تداوله قومٌ

من كتابٍ إلى كتابٍ، لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء". (الجمحي، 1974، ج4/1).

ج- تبادل الأحكام بين «أن» الناصبة و«لم» تقارض لغوي، بدليل أن كلّ واحد منهما يستعير من الآخر حكماً، هو أخصّ

به". (ابن يعيش، 2001، ج70/2). وبالرغم من هذا؛ لا يصحّ الاحتجاج به على ترجيح الجزم بـ«أن» من هذا الباب، لثبوت

التحريف فيه، والناسخ قد يضع شعراً لا وجود له أصلاً، أو أن يحزّف بيتاً من الشّعر". (السواد، 2011، ص24).

2.4 البعد عن الضرورات الشعيرية

لا يستطيع البحث هنا أن يزج بسطوره في خضمّ الضرائر، إنما يريد أن يبيّن باختصار أثرها في الدليل الشعري في

الترجيح؛ لأنها ببساطة خروجٌ قانوني على قواعد النحو، وإخراجٌ للكلام عن أصله لباعثٍ يستلزم ذلك. (ينظر: عبد

المسيح، 1990، ص87). والشاعرُ مقتدرٌ على كلامه، واضطراره عفوياً، ليس له مندوحة عنه. وقد أجمع النُّحَاة على أن

هذا الخروج، إذا حصل في سعة الكلام، غُدَّ خطأ يرتكبه القائل، وغالباً ما يستثمرون حالات الاضطراب لتوسيع قواعدهم
لمّا تضيق بهم مساحات النحو، أو يتعنّون فيها، والدلائل على ذلك كثيرة، منها:

2.4.1 أعمال أدوات الشرط وإهمالها

اختلف النحاة في جزم أدوات الشرط للجواب؛ فمنهم من رأى أنها جازمة له، ومنهم من رأى أن الجزم هو بفعل الشرط، أو
بالأداة والفعل معاً، ومنهم من رأى أن الجزم بالجوار؛ تحرّزاً من الفصل بعامل آخر. (ينظر: الصبان، د.ت، ج4/23-24).
والمسألة الحالية تطرح فكرة إعمال غير الجازم حملاً على الجازم، وبالعكس. فقد تعددت الشواهد، واختلفت الآراء في
وجوب حملها على الأصل الأبعد، وهو الجزم بها، أو منعه. يقول قيس بن الخطيم (قيس بن الخطيم، 1967، ص88):

إِذَا قَصَرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا ... خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

يريد: نعالج قصر سيوفنا عن أعدائنا بخطانا السريعة نحوهم. فجَزَمَ «نضارب» بالعطف على محلّ جواب «إذا» وهو
«كان وصلها»، والتقدير: يَكُنْ وَصْلُهَا؛ لأنَّ تابع الجواب جواب، ولولا هذا لنصبه. وللجزم أسباب، أهمها:
أ- دلالتها على المستقبل: جعلتها تشابه «إن». والجزم بها في الكلام خطأ. (ينظر: سيبويه، 1988، ج3/61-62). وسبب
الضرورة هنا أن فيها ما في «إن» من ربط جملة بجملة، وإن لم يلزمها ذلك. (ينظر: ابن مالك، 1990، ج2/211).
ب- تعلقها بالجواب: لأن «إذا» بُنيت على العمل، ومنعت منه لأمر: فتضمنها معنى الشرط ليس لازماً، وإضافتها التي
تقتضي جرّاً لا جزماً، وإحاقها بمتيقّن الكون، أو في حكمه، بخلاف «إن» من حيث شرطوا به فيما لا بدّ من كونه أو
حصوله. فلا نقول: إن جاء الصَّيْفُ، لأنّه لا بُدَّ من مجيئه. (ينظر: ابن الشجري، 1992، ج1/299، ج2/82-83).
ج- تقارض الألفاظ في الأحكام: أعطى النحاة اللفظ حكم غيره في الباب الواحد، فأعملوا «إذا» حملاً على «متى» وحيثما
وأيّان» (ينظر: ابن هشام، 1985، ص130). كما أهملوا «متى» حملاً على «إذا»، قالوا: إنَّ أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ، وإنه متى
يَقُومُ مَقَامَكَ رَقٌّ. (ينظر: ابن مالك، 1990، ج4/83، 84، 82). وقد كَثُرَ ذلك في الشعر كقول عبد قيس بن خُفَاف البُرْجُمِي
التميمي: (ينظر: المفضل الضبي، 1987، ج3/1558؛ الثعالبي، 1997، ص125؛ الأصفهاني، 2008، ج9/175):
واستغن، ما أغناكَ ربُّكَ بالغنى ... وإذا تُصِيبَكَ خِصاصةٌ فتَجَمَّلِ

2.4.2 ترجيح قاعدة الإهمال

إذا ما ألقينا على المسألة نظرات من التأمل فلا يسعنا إلا أن نعتقد بأهمية ترجيح الإهمال وتَرْكِ الأعمال، لأن الشواهد السابقة تدلُّ على توسعهم في القواعد لتشمل لهجات العرب، وهذا الاستعمال هو أقوى في الاحتجاج له بالأدلة الآتية:

أ- **الترجيح بالأقوى إسناداً:** تشير رواية أبي زيد إلى أنَّ القصيدة لقيس بن الخطيم ليس فيها هذا البيت، (ينظر: القرشي، 1981، ص514). بعض المصادر نسبتها إلى كعب بن مالك الأنصاري، أو ربيعة بن مَفْرُوم، أو علقمة الفحل، أو القطامي. كما اختلفت رواياته، فمنها: لِلتضاربِ، بالتضارب ... إلخ، ولا شاهد فيها. (ينظر: ابن ميمون، 1999، ص350؛ ينظر: ابن جني، 1952، ج1/96؛ الجمحي، 1974، ج228/1؛ الشريف الرضي، 2007، ص215).

ب- **دفع مشروعية الاضطراب:** فالنَّحَاة أنفسهم خرَّجوها اضطراباً مع علمهم بقدرة الشعراء على تنقيحها من غير إلباء، ولو فَعَلَ شاعرٌ منهم ذلك "لم يكسرِ الوزنَ ولم يُزاحفه". (ابن مالك، 1990، ج4/82). أمَّا حجة من أعملها وفقاً لما وُضعت له في أول أحوالها فضعيفة، إذ لا معنى لعودتهم إلى الأصل فيها من باب الاضطراب. (ينظر: المعري، 2004، ص121).

ج- **إبطال علة الانتفاع:** ومما يرجح إهمال العمل أنَّها موضوعة في أول أحوالها على ألا تَجْزَم، بدليل غلبة دخولها على الماضي، فلم يَقَوْ فيها الجزم، وإنما يُنتفع منه في المعنى، نحو قول كعب (كعب بن زهير، 2002، ص161):

وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبَعْتُ مِنْهَا ... مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطاً مَذْعُوراً

يروى البيت: وإذا ما أشاء أَبَعْتُ منه.. مَطْلَعُ الشَّمْسِ نَاشِطاً مَذْعُوراً. يريد: أَنَّهُ إِذَا شَاءَ أَرْسَلَ ثَوْرًا سَرِيعًا كسرعة الأطباء حين تُدْعَرُ. فمقتضى معناها في أحد الحالين يضادُّ مقتضى الثاني؛ لأنَّه ينفي ما يثبتُه الآخر. والنَّحَاة أنفسهم لم يعطوا حكماً عاماً، بدليل أَنَّهُم أَرَدُوهَا بِشَوَاهِدَ، لا يُشَاعُ فِيهَا الْإِعْمَالُ، وخلصوا إلى أَنَّ الْجَيِّدَ فِيهَا هُوَ عَدَمُ الْجَزْمِ.

د- **مفارقة المعنى الأصل:** «إذا» اسم، ولمَّا حُمِلَتْ عَلَى «إِنْ» فارقت بابها وَضَعُفَتْ، فخرست موجب الإعمال الذي هو الانتفاع، ومثلها في ذلك «لو» يحتج ابن الشجري على أنها تجزم كما في قول الشاعر (علقمة الفحل، 1993، ص96):

لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ ... لِأَحَقِّ الْأَطَالِ نَهْدُ ذُو خُصْلٍ

الميعة: النشاط. لاحق الأطال: ضامر الجنين. والنهد: الجسيم المُشْرِف، الخصل: الشعر. المعنى: لو شاء هذا الفارس أن يفرَّ لاختار نجاته على فرس نشيط ورشيق. حيث أراد بـ«لو» معنى «إِنْ» الشرطية. أمَّا علة الانتفاع فهي عدم

نقلها الماضي إلى المستقبل، كما تفعل حروف الشرط الجازمة، ولما غابت هذه العلة لم يجزموها بها، فترجّح إهمالها، وإن اقتضت جواباً كما تقتضيه «إن» وكانت تختص بالفعل. (ينظر: ابن الشجري، 1992، ج1/299، ج2/82).

هـ- البعد عن الفصاحة: إهمال «متى وإن» ليس فصيحاً، وما جاء في الأثر يثبت أن فعل الشرط أتى مضارعاً، وجوابه أتى ماضياً، وهذا لا يقاس عليه، نحو: متى يُقَمِّمُ مقامك رقّ. (الدينوري، 1998، ج8/293). ولم تُهمل «متى» كما لم تُهمل «إن» وإنما يُفضّل ما يوافق قراءة قنبل (291هـ)، (ينظر: ابن الجزي، 2006، ج2/146). لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ يوسف 90. فكما ثبتت الواو في «يقوم»، كذلك ثبتت «الياء» في «يتقي». (السمين الحلبي، 1987، ج9/557).

والإجماع على ألا يقاس عليها. (ينظر: حسن، 1974، ج4/440-443). وبالرغم من أنهم رجّحوا الجزم موثقاً بالشواهد الماثورة، إلا أن هذه الأشعار على مصداقيها لم تخل من اضطراب يحزف الشعر عن وظائفه النحويّة.

خاتمة البحث ونتائجه

ولعل أفضل خواتم القول أن يدلّ البحث دلالة لطيفة ومختصرة على ما آل إليه من نتائج نظرية وتطبيقية، فقد انطلق من المقاييس التي وضعها أئمة اللغة ورواؤها للاحتجاج، وعزّج على جهود النحاة لإحيائها والاستفادة من غناها اللغوي والأدبي، ثم انتهى بمناقشة المعايير، التي تقوّي الشاهد الشعري في الترجيح النحوي، وتبيّن الراجح في تعيين الوجه الإعرابي الصحيح، وختّم البحث مشواره بالنتائج الآتية:

- 1- للاحتجاج الشعري مقاييس تاريخية، واجتماعية، ولغوية، وسمات إيجابية هي الحفاظ على أصالة اللغة، ونقاء أشعارها، وسمات سلبية تتجلى في طغيان الدافع الشخصي والفردى عليها، وفي تركيزها على الشعراء لا الشعر.
- 2- ضرورة إحياء مقاييس الاحتجاج؛ لأنها أضاعت أشعاراً ثمينة، وعزلت لهجات عديدة، عن قواعد النحو ومسائله.
- 3- تخليص النحو ممّا لا يحتاجه من شواهد الشعر؛ لأنّ بعضها يزيد تعقيداً، ويزيد الهوّة إيساعاً أمام الخلاف.
- 4- تدخّل النحاة والشعراء والرؤاة في تغيير بعض الشواهد الشعرية عن قصدٍ أو غير قصد. لذا يمكن الترجيح بين الروايات المتعددة التي شُرحت في كتبهم وبين الروايات الأصل، لأنها تشكّل مجموعها قيمة الدراسة النحوية وثقافتها.

- 5- انقسم النُّحاة القدامى في مسألة رواية الشَّعر إلى: فئة أولى حَقَّقَت الشواهد ورَصَّدَت تَغْيِيرَاتِهَا، كسوء النسخ، والوضع... إلخ، وتصدَّت للفاسد منها، فقَوِّمَتْهَا. وفئة ثانية عَرَفَت عن ذلك لانشغالها بالتأليف، أو لثقتها بالرُّواة وصحة ما رَوَوْه. وفئة ثالثة خَلَقَت مساحةً نحوِيَّةً بالجواز، لتتصرَّف بحريَّةٍ أكبر في توسيع قواعد النحو.
- 6- يَضْبُطُ معيار الرواية: صحة الإسناد، وكثرة الاستعمال، واعتماد اللغة المشتركة.
- 7- قيمة الشاهد في: إصابة معناه، وصحة قاعدته في موضع الاستشهاد، وسلامته من التَّصْحِيف، والبُعد عن الاضطراب.
- 8- يُعْتَمَدُ التَّرْجِيحُ النَّحْوِيُّ في الشَّواهد الشَّعْرِيَّة التي توافِقُ اللغة المشتركة، لا في الشواهد التي تُحِيلُ إلى لهجة نادرة من اللهجات، أو إلى ظاهرة لغوية من الظواهر، كالتقارض اللغوي وغيره.
- لقد حاول البحث أن يبرز أهمَّ نقاط القوة والضعف في شواهد الشَّعر، ودعا إلى استثناء ما لا تتحقَّق فيه أدنى معايير الترجيح. وبالرغم من أن وريقاته لم تتَّسِعْ للحديث عن ظاهرة شعرية نحوية كهذه، إلا أنَّها تتطَّع بأملٍ نحو الباحثين المعاصرين ليستنهضوا أشعاراً قديمةً، لا تستحقُّ أن يطوِّبَها زمنٌ، أو يُعَدَّها احتجاج.

فهرس المصادر والمراجع والدوريات

مصادر البحث

1. الأخفش، سعيد بن مسعدة، (1990)، معاني القرآن، تح: د. هدى قراعة، ط1، القاهرة- مصر، مكتبة الخانجي.
2. الأزدي، ابن دريد، (1987)، جمهرة اللغة، تح: د. رمزي البعلبكي، ط1، بيروت لبنان، دار العلم للملايين.
3. الإشبيلي، ابن أبي الربيع، (1986)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد الثبتي، ط1، بيروت- لبنان، دار الغرب.
4. الأصفهاني، حمزة بن الحسن، (1992)، التنبية على حدوث التصحيف، تح: محمد طلس، راجعه: أسماء الحمصي؛ عبد المعين الملوحي، ط2، بيروت- لبنان، دار صادر.
5. الأصفهاني، علي بن الحسين، (2008)، كتاب الأغاني، تح: د. إحسان عباس؛ د. إبراهيم السعافين؛ أ. بكر عباس، ط3، بيروت- لبنان، دار صادر.

6. -الأمدي، حسن بن بشر، (1992)، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري، تح: أحمد صقر، ط4، القاهرة-مصر، دار المعارف.
7. ابن الأنباري، كمال الدين، (1971)، الإغراب في جدل الإعراب ولُغُ الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، ط2، بيروت-لبنان، دار الفكر.
8. ابن الأنباري، كمال الدين (2002)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: د.جودت مبروك، د.رمضان عبد التواب، ط1، القاهرة-مصر، مكتبة الخانجي.
9. -البغدادي، عبد القادر، (1997)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، ط4، لقاهرة-مصر، الخانجي.
10. الثعالبي، عبد الملك بن محمد (1997)، لباب الآداب، تح: أحمد بسج، ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.
11. الجاحظ، عمرو بن بحر، (2002)، البيان والتبيين، تح: د.علي بو ملحم، ط1، بيروت-لبنان، دار ومكتبة الهلال.
12. الجرجاني، عبد القاهر، (1982)، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: د.كاظم المرجان، ط1، بغداد-العراق، دار الرشيد.
13. الجرجاني، عبد القاهر، (2007)، دلائل الإعجاز، تح: د.محمد الداية؛ د.فايز الداية، ط1، دمشق-سورية، دار الفكر.
14. ابن الجزي، شمس الدين، (2006)، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بتحقيقها المستشرقان: جوتهلغ.برجستراسر؛ أوتو بريتنزل؛ وصحها: علي الضباع، ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.
15. ابن جني، عثمان، (1952)، الخصائص، تح: محمد النجار، ط2، القاهرة-مصر، دار الكتب المصرية.
16. ابن جني، عثمان، (1993)، سر صناعة الإعراب، تح: د.حسن هنداوي، ط2، دمشق-سورية، دار القلم.
17. ابن دُرُسْتَوِيه، عبد الله بن جعفر، (1997)، تصحيح الفصيح وشرحه، تح: محمد المختون؛ رمضان عبد التواب، د.ط، القاهرة-مصر، وزارة الأوقاف المصرية.
18. الدينوري، أحمد بن مروان، (1998)، المجالسة وجواهر العلم، تح: مشهور بن حسن، ط1، بيروت-لبنان، دار

ابن حزم.

19. ابن رشيق القيرواني، (1981)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تح: محمد عبد الحميد، ط5، بيروت-لبنان، دار الجيل.

20. ذو الرمة، غيلان بن عقبة، (1982)، ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي ورواية ثعلب، تح: عبد القدوس أبو صالح، ط2، بيروت-لبنان، مؤسسة الإيمان.

21. الزجاج، إبراهيم بن السري، (1988)، معاني القرآن وإعرابه، تح: د. عبد الجليل شبلي، ط1، بيروت-لبنان، عالم الكتب.

22. الزمخشري، جار الله، (1998)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل عبد الموجود؛ وعلي معوض؛ وفتحي حجازي، ط1، الرياض-السعودية، مكتبة العبيكان.

23. السكري، الحسن بن الحسين، (1995)، ديوان الهذليين، تح: أحمد الزين، ط2، القاهرة-مصر، دار الكتب المصرية.

24. ابن سلام، محمد الجمحي، (1974)، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود شاكر، ط2، جدة-السعودية، دار المدني للنشر.

25. السمين الحلبي، أحمد، (1987)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: د. أحمد الخراط، ط1، دمشق-سورية، دار القلم.

26. سيبويه، عمرو بن عثمان، (1988)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة-مصر، مكتبة الخانجي.

27. ابن سيده، علي، (2000)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: د. عبد الحميد هندراوي، ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.

28. ابن السيرافي، يوسف بن المَرْزُبَان، (1996)، شرح أبيات سيبويه، تح: محمد هاشم، ط1، بيروت-لبنان، دار الجيل.

29. السيوطي، جلال الدين، (د.ت)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد بك؛ محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، ط3، القاهرة-مصر، دار التراث.

30. السيوطي، جلال الدين، (2006)، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه: علاء الدين عطية، ط2، دمشق- سورية، دار البيروتي.
31. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، (2007)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، ط1، مكة المكرمة- السعودية، دار إحياء التراث الإسلامي.
32. ابن الشجري، هبة الله، (1992)، أمالي ابن الشجري، تح: د. محمود الطناحي، ط1، القاهرة- مصر، مكتبة الخانجي.
33. الشريف الرضي، محمد بن الحسين، (2007)، المجازات النبوية، تح: كريم محمود، ط1، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية.
34. الصَّبَّان، محمد، (د.ت)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، تح: طه سعد، القاهرة- مصر، المكتبة التوفيقية.
35. الصَّبَّي، المفضل، (1987)، شرح اختيارات المفضل للتبريزي، تح: د. فخر قباوة، ط2، بيروت- لبنان، الكتب العلمية.
36. الطائي، حبيب بن أوس، (1978)، شرح الصولي لديوان أبي تمام، تح: د. خلف نعمان، ط1، بغداد- العراق، وزارة الثقافة.
37. ابن فارس، (1979)، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، ط1، القاهرة- مصر، دار الفكر.
38. الفحل، علقمة بن عبدة، (1993)، الديوان بشرح الأعلام الشنتمري، تح: د. حنا الحتي، ط1، بيروت- لبنان، دار الكتاب.
39. الفراء، يحيى بن زياد، (1983)، معاني القرآن، تح: محمد النجار؛ أحمد نجاتي، ط3، بيروت- لبنان، عالم الكتب.
40. الفراهيدي، الخليل، (د.ت)، كتاب العين، تح: د. مهدي مخزومي؛ د. إبراهيم السامرائي، ط1، بيروت- لبنان، دار الهلال.
41. الفراهيدي، الخليل، (1985)، الجمل في النحو، تح: د. فخر الدين قباوة، ط1، بيروت- لبنان، مؤسسة الرسالة.

42. الفيومي، أحمد بن محمد، (1977)، المصباح المنير، تح: د. عبد العظيم الشناوي، ط2، القاهرة- مصر، دار المعارف.
43. القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز، (2006)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي البجائي، ط1، بيروت- لبنان، المكتبة العصرية.
44. ابن قتيبة الدينوري، (1982)، الشعر والشعراء، تح: أحمد محمد شاكر، د. ط، القاهرة- مصر، دار المعارف.
45. القرشي، محمد أبو زيد، (1981)، جمهرة أشعار العرب، تح: علي البجائي، القاهرة- مصر، دار نهضة مصر.
46. قيس بن الخطيم، (1967)، الديوان، تح: د. ناصر الدين الأسد، ط1، بيروت- لبنان، دار صادر.
47. قيس بن زهير العبسي، (1972)، شعر قيس بن زهير، تح: عادل البياتي، ط1، بغداد- العراق، مطبعة الآداب بالنجف.
48. -كعب بن زهير، (2002)، شرح ديوان كعب بن زهير للسكري، تح: مركز التراث، ط3، القاهرة- مصر، دار الكتب القومية.
49. اللخمي، محمد بن أحمد، (2003)، المدخل إلى تقويم اللسان، تح: حاتم الضامن، ط1، بيروت- لبنان، دار البشائر.
50. ابن مالك الطائي، (1990)، شرح التسهيل، تح: د. عبد الرحمن السيد؛ د. محمد المختون، ط1، القاهرة- مصر، دار هجر.
51. -المبرد، محمد بن يزيد، (1994)، المقتضب، تح: محمد عزيمة، ط3، القاهرة- مصر، وزارة الأوقاف- لجنة إحياء التراث.
52. المرادي، بدر الدين، (2001)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: د. عبد الرحمن سليمان، ط1، القاهرة- مصر، دار الفكر العربي.
53. امرؤ القيس، حندج بن حجر الكندي، (2000)، ديوان امرؤ القيس وملحقاته بشرح السكري، تح: د. أنور أبو سليم؛ محمد الشوابكة، ط1، العين- الإمارات، مركز زايد للتراث والتاريخ.

54. المعري، أبو العلاء، (1986)، شروح سقط الزند، تحقيق الأستاذة: مصطفى السقا؛ عبد الرحيم محمود؛ عبد السلام هارون؛ إبراهيم الأبياري؛ حامد عبد المجيد، إشراف: د. طه حسين، ط3، القاهرة- مصر، الهيئة المصرية للكتاب.
55. المناوي، محمد، (1990)، التوقيف على مهمات التعاريف، تح: د. عبد الحميد حمدان، ط1، القاهرة- مصر، عالم الكتب.
56. ابن منظور، جمال الدين، (1997)، لسان العرب، تح: أمين عبد الوهاب؛ محمد العبيدي، ط2، بيروت-لبنان، دار إحياء التراث العربي؛ ومؤسسة التاريخ العربي.
57. ابن ميمون، محمد بن المبارك، (1999)، منتهى الطلب من أشعار العرب، تح: د. محمد طريف، بيروت-لبنان، دار صادر.
58. النحاس، أحمد بن محمد، (1990)، صناعة الكتاب، تح: د. بدر أحمد ضيف، ط1، بيروت-لبنان، دار العلوم.
59. ابن النحاس، بهاء الدين، (2004)، التعليقة على المقرب، تح: د. جميل عويضة، ط1، عمان- الأردن، وزارة الثقافة.
60. هارون، عبد السلام، (1991)، همزيات أبي تمام، ط1، بيروت-لبنان، دار الجيل.
61. ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، (1985)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك؛ د. محمد حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط6، دمشق-سورية، دار الفكر.
62. ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، (1986)، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: د. عباس الصالحي، ط1، بيروت-لبنان، دار الكتاب.
63. ابن يعيش، موفق الدين، (2001)، شرح المفصل للزمخشري، تح: د. إميل يعقوب، ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.

المراجع

64. الأسد، ناصر الدين، (1988)، مصادر الشعر الجاهلي، ط7، القاهرة - مصر، دار المعارف.
65. الأفغاني، سعيد، (1994)، في أصول النحو، دون طبعة، دمشق-سورية، جامعة دمشق.

66. جبل، محمد، (1977)، الاحتجاج بالشعر في اللغة "الواقع ودلالاته"، ط1، القاهرة-مصر، دار الفكر العربي.
67. الحديثي، خديجة، (1974)، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ط1، الكويت-الكويت، جامعة الكويت.
68. حسن، عباس، (1974)، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية، ط3، القاهرة-مصر، دار المعارف.
69. السامرائي، إبراهيم، (1987)، المدارس النحوية (أسطورة وواقع)، ط1، عمان-الأردن، دار الفكر.
70. الصفار، ابتسام، (1968)، مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، ط1، بغداد-العراق، مطبعة الإرشاد.
71. عبد المسيح، جورج، (1990)، معجم مصطلحات النحو العربي، ط1، بيروت-لبنان، مكتبة لبنان.
72. علوش، جميل، (1997)، الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، ط1، بيروت-لبنان، المؤسسة الجامعية.
73. فجال، محمود، (1989)، الإصباح في شرح الاقتراح، ط1، دمشق-سورية، دار القلم.
74. فلفل، محمد، (2007)، اللغة الشعرية عند النحاة، ط1، عمان-الأردن، دار جرير.
75. قنّور، أحمد، (1993)، مدخل إلى فقه اللغة العربية، ط1، بيروت-لبنان، دار الفكر المعاصر.
76. مجذوب، عبد العالي، (2015)، فصول في الشعر المحدث، ط1، فاس-المغرب، دار مجد للنشر.
77. -الينبعاوي، غنيم، (1997)، الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة، ط1، مكة-السعودية، جامعة أم القرى.

المجلات

78. بوزوادة، حبيب، (2014)، وظيفة الشاهد الشعري في تفسير الثعالبي، مجلة الرابطة بمكة المكرمة، ع577، ص9-13.
79. تركي، فايز، (2008)، تنبيهات البطليوسي على غير الجائز صرفياً ونحوياً من خلال كتابه شرح أبيات الجمل، مجلة علوم اللغة، بالقاهرة. مج11، ع2، ص167-246.
80. -جاسم جاسم، (2010)، نظرية تحليل الأخطاء في التراث العربي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردن، ع79، ص151-211.

81. جبر، يحيى عبد الرؤوف، (1992)، الشاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث، جامعة النجاح بنابلس، ع6، ص313؛ 263.
82. الجندي، أحمد علم الدين، (1992)، في التركيب اللغوي (تراكيب بين القبول والرفض)، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع71، ص121-137 .
83. -السواد، رياض، (2011)، تعدد رواية الشاهد الشعري وأثره على القاعدة النحوية، مجلة آداب البصرة، ع56، ص21-68.
84. شفيع الدين، محمد، (2007)، اللهجات العربية وعلاقتها باللغة العربية الفصحى: دراسة لغوية، مجلة دراسات بالجامعة الإسلامية العالمية شيتا غونغ، ع4، ص75-96.
85. المعري، شوقي، (2004)، أسلوب الشرط بين التقعيد والتيسير، مجلة التراث العربي، ع95، ص116 - 149.
86. وجيه، مأمون، (1999)، أثر الرواية الشفهية للشعر الجاهلي في تعديل الحكم النحوي، مجلة علوم اللغة بالقاهرة، مج2، ع4، ص9-137.
87. -يوسف، مجدي، (1998)، ما سمعه سيبويه من رواية أشعار العرب، مجلة علوم اللغة بالقاهرة، مج1، ع1، ص281-330.
- الرسائل الجامعية**
88. حامد، فاطمة، (2009)، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
89. اللحاني، آمال، (2008)، ترجيحات الخصري النحوية والصرفية المعلل لها في حاشيته على شرح ابن عقيل، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
90. مباركة، مأمون، (2005)، الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري، رسالة ماجستير بجامعة النجاح بنابلس.

The Standards of Poetic Quotation in Grammatical probability

Sami Awad ¹, Yusuf Abbood²

Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Humanities,

Tishreen University- Sirya.

yeesdeeb@gmail.com ²

Abstract

Poetry is an art, which is easy in its ideology and hard in its way. Long time ago, the Arabs specified it with the most beautiful qualities. They appreciated and glorified it. Through history, periods could not limit its genius, but it could give it a sense of restricted freedom.

The following research debates the problem of poetic quotation concerning its freedom restrictions, the strict chains and disciplines the Arab scholars set for protesting with poetry. Then it alludes to the grammarians' efforts in reviving them and making use of the quotation ability in probability issues. The first section of the research was specified for that. In the second section, the research tries to state the most important standards, which the grammarians depended on, in giving the priority to poetic quotation regarding it as one of the significant factors in improving and promoting the grammatical judgment. Then it concludes with some virtual parameters for each standard and discusses them one by one according to the protestation rules stated by poetry tellers. The research also alludes to the problems of the poetic quotation caused by difference in functions, which hindered and demoted its importance. It also highlights the merits of the poetic quotation, which promoted its value as significant evidence.

The researcher concludes with a comprehensive view, which aims to rectify and adjust the quotation in order to minimize its exclusion. Finally, the researcher suggests that protestation must be more logical and more tolerant at the same time, which eventually revitalizes its status, function and value taking into consideration language traditions and rules.

Keywords: Protestation, Quotation, Poetry, Parameters, Probability Standards